عن مهرجان بابل

بسمة النسور

في مهرجان بابل للثقافات والفنون العالمية، الذي انعقدت دورته الـ 11 أخيراً، حضرت فلسطين في مختلف تفاصيل، ضيفُ شرفٍ في حفل الافتتاح، الأبهر شكلاً ومضموناً، في المدينة الأثرية العريقة، وبحضور جماهيري كبير غصّت به جنبات المسرح البابلي العتيق.

استهلّ الحضور في البدء، إيذاناً بفسحة الفرح التي عزّت أسبابها إلى النشيدين العراقي والفلسطيني، وإلى أصوات محمد مهدي الجواهري ومحمود درويش ومظفّر النوّاب ونزار قبّاني وسميح القاسم، تتردّد في جنبات الموقع الأثري العريق الموغل في القِدم، في قصائد عشقهم فلسطين يتلوّن الوطنُ والجرحُ العميق الغائر.

تلك هذا رحلةٌ شائقةٌ في دروب الماضي السحيق، من خلال عرض أزياء تاريخي يحبس الأنفاس، لكثرة جماليّاته، واعتنائه بالتفاصيل، من موسيقى وفرجة بصرية أوصلت الفكرة ببراعة، في دمج ذكيٍّ بين ملامح التراثين العراقي والفلسطيني، واختُتِم حفل الافتتاح النوعي بصوت المبدعة اللبنانية جاهدة وهبي، التي تألّقت وحلّقت في وصلة من الغناء المُلتزم، لامست أوجاع المواطن العربي في كلّ مكان، ودبك الشباب ومعهم الشابات على وقع أغنية باتت شعاراً عالمياً، بصوت محمد عسّاف: «أنا دمّي فلسطيني».

لم تغب فلسطين، المكان والقضية العادلة، لحظةً عن الفعاليات كافّة، فخُصّصت ندوة بعنوان «الأدب الفلسطيني»، تناولت تجارب كبار كُتّاب فلسطين، مثل إميل حبيبي وغسّان كنفاني وغيرهما. وظلّت فلسطين ثيمةً أساسيّة في الأمسيات الشعرية المتتالية، التي أخذت مساحتها الكافية، واكتظّت بالحضور المُتعطّش المُتلهّف للقصيدة، المتدوّق الأصيل للشعر. واتيح لروّاد المهرجان متابعة فيلم «باب الشمس»، المأخوذ عن رواية بالعنوان ذاته، تحكي الشتات الفلسطيني، للبناني إلياس خوري. وأقيمت ندوات فكرية بعناوين مهمّة مثل «السردية اليهودية الصهيونية بين المدوّنة التاريخية والدينية» و«الأصولية اليهودية والسلوك الصهيوني». كذلك تواصل معرضا الكتاب والفنّ التشكيلي، بمشاركة دور نشر عربية وعراقية، وضمّ معرض التشكيل أعمالاً قيّمة لفنّانين عراقيين، من اتجاهات مختلفة، فكان إضافة جمالية نوعية توّجتها شهادات تشكيلية أضاءت منجز بعض الفنانين من أصحاب التجارب المكرّسة مثل فائق العبودي (العراق)، ومحمد العتيق (قطر). وأخذ المسرح حقّه في الحضور والتعبير، في عروض مسرحية مُهمّة، منها مسرحية مدهشة بعنوان «تخته»، على مسرح كلّية الفنون في الحلّة، واستضاف المهرجان مجموعة كبيرة من الكاتبات والكُتّاب العرب والأجانب، محتفلاً بتجاربهم، مُفسحاً لهم الفضاء للحديث عن تجاربهم، والتعبير عن إبداعاتهم. وخُصّصت مساحات أخرى للسينما والدراما التلفزيونية والموسيقى، ونُظّم ضمن الفعّاليات مؤتمر الآثار، الذي استضاف مجموعة من علماء الأركيولوجيا العالميين، وسلّطت أوراق المؤتمر الضوء على تاريخ بابل مهداً للحضارة وبدايةً للتاريخ.

لعل أكثر ما لفتني، في هذا المهرجان، إضافة إلى كرم الضيافة وحسن الوفادة، التنظيم شديد الاحترافية، الذي يقوده مدير المهرجان، الصديق علي الشلاه، وفريق عمل، من متطوّعات ومتطوّعين، عملوا على مدار الساعة بكلّ حب وإخلاص وتفانٍ من أجل راحة الضيوف وبذلوا أقصى طاقاتهم لإنجاح هذه التظاهرة الثقافية الحضارية الجمالية، وتمّ لهم ذلك، رغم الظروف المعقّدة الشائكة في بلدٍ ما زال يتعافى من جراحه، ويسعى لكسر الحاجز النفسي الذي سبّبته سنواتُ من الحروب والنزاعات والحصار، والقهر والظلم والفساد والاستبداد، التي جعلت زيارة العراق بالنسبة إلى بعضهم مغامرةً محفوفةً بالمخاطر، لكنّ الصورة سرعان ما تتّضح عند التجوّل في الشوارع المزدحمة، وارتياد المقاهي والمطاعم المكتظّة بعشاق الحياة. عائلات مطمئنة، وأطفالٌ يتراكضون ببهجة، ويحلّ إحساس بالألفة والأمان، والحب لشعب طيّب خلوق كريم، قادر على تحدّي الصعب، وصناعة المستحيل، وتجاوز الألم، وهو يشقّ بأظفاره الطريق، غير المعبّدة، نحو غد أكثر رأفة وأقلّ قسوة.

تحية إلى علي الشلاه وفريقه المتفاني الجميل، وهم يرسمون لأبناء وطنهم الغد المُشتهى، محمولاً على جناح الثقافة والفنّ والمعرفة، ويلوّنون قادم الأيام بالأمل؛ عناواناً ووعداً بالغد الأجمل.

نعمة التنوّع... أو نعمت شفيف

فاطمة العيساوي

لم تقدّم رئيسة جامعة كولومبيا (في الولايات المتّحدة) نعمت شفيق (مينوش)، التي نالت نصيباً كبيراً من النقد لموقفها من الحراك الطلابي السلمي دعماً لفلسطين، نفسها أنها تمثل ثقافة ما، أو أنها معنية بقضية أو هدف ما خارج ممارسة مهامّها في الوظائف الرفيعة التي احتلتها من البنك الدولي إلى مصرف إنكلترا ووزارة التنمية الدولية البريطانية ورئاسة كلية لندن للعلوم السياسية والاقتصادية وأخيراً جامعة كولومبيا. مسار مهني مثالي لمهاجرة مثالية، وإنْ لم تأخذ أصولها المصرية يوماً حيّزاً مهمّاً في هويتها أو تقديمها هذه الهوية. في إحدى المقابلات عن مسيرتها المهنية، تحدّثت نعمت شفيق عن إنجازاتها الكثيرة ببساطة، وكأنها اكتشفت وصفة النجاح في السهولة، على نقيض سرديات المهاجرين عن الجهد والمثابرة، وهي الشغوفة بالعلم، بذلت بالضرورة الجهد وثابرت لتحقيق النجاح. تقول نعمت إنها اختارت المجال المصرفي في إحدى مراحل مسيرتها، لأن ذلك كان سهلاً إلى حد أنه كان بإمكانها أن تمارس مهامها وهي مغمضة العينين لتوازن مع متطلبات رعاية عائلة كبيرة من أولادها وأولاد زوجها. قال لي سابقاً أحد الموظفين العاملين في الوزارة التي تولت إدارتها إنها كانت تطلب من فريق العمل أن يؤدّي المهام المطلوبة منه لا أكثر ولا أقل، أي ألا يجهد في محاولة تحقيق أهداف تتجاوز المتوقع منه. ليست نعمت من أنصار المجازفة أو التغيير، بل تُؤثر براغماتية سياسة الممكن هو الأفضل.

لم تقدّم نعمت شفيق نفسها يوماً أنها امرأة من العالم الثالث أو الجنوب العالمي كما يحلو لنا أخيراً أن نسمّيه. وهي أيضاً غير معنية بالخطاب النسوي. في إحدى المقابلات، ردّت على سؤال عن سقف تمثيل النساء في المناصب الرفيعة بأنها تفضّل الحديث عن فتح الأبواب عوضاً عن تكسير السقوف، وأنها حظيت بمدراء قدّموا لها الدعم والثقة، وهذا ما تقوم به لمساعدة غيرها، إلا أن من السذاجة الاعتقاد أن لا علاقة لوصول البارونة نعمت شفيق إلى المناصب التي احتلتها عن جدارة بسياسات التنوّع القائمة على تمثيل الأقليات الإثنية، وخصوصاً النساء الناجحات من هذه العوالم. تكاد نعمت شفيق أن تكون المرشّحة المثالية لهذا التنوّع، فهي مصرية أميركية بريطانية تتحدّث الإنكليزية من دون أي لكنة، وتؤدّي مهامّها بأناقة ودقة ومواظبة من دون جنوح الانفعالات والعواطف التي غالباً ما «يوصَم» بها القادمون من عالمنا. ولعل أحد أمثلة هذا الاندماج بالصورة المطلوبة رباطة الجأش التي أبدتها خلال استجوابها أمام لجنة الكونغرس، وردّها على الهجوم الشرس من بعض المستجوبين، بالابتسامة، على نقيض رئيسات الجامعات الأخريات اللواتي دافعن بشراسة عن الحرية الأكاديمية لدى استجوابهن. وليس نعمت شفيق مجرّد نعمت إضافة إلى المؤسّسات التي تعيّنها، بل ضرورة حيوية لنجاح هذه المؤسّسات، بعدما بات التنوّع وتمثيل النساء (خصوصاً من يسمّون النساء الملوّنات) مؤشّراً رئيسياً على صحة هذه المؤسّسات، وبالتالي سمعتها وقدرتها على اجتذاب التمويلات. ينطبق الأمر بشكل خاص على المؤسّسات الأكاديمية العريقة التي فتحت أبوابها واسعة أمام سياسات التنوّع في التمثيل، والتي حازت نعمت شفيق قسطاً واسعاً من فرصها عبر رئاسة جامعتيْن غربيتيْن رائدتيْن.

اختصار أزمة جامعة كولومبيا، والتي تحوّلت إلى شرارة الانطلاق لحراك جامعي قد يتجاوز التضامن مع غزة إلى إعادة طرح دور الجامعات حلبة للحراك السياسي، بنموذج المهاجرة الوصولية المتبرّئة من أصولها، هو تقزيم للأزمة. تركيز الجامعات على تسليم شؤونها للبيروقراطيين، من أمثال نعمت شفيق، باعتبار أن هؤلاء أكثر قدرةً على إدارة المشكلات المالية للجامعات واجتذاب التمويلات الكبيرة، ساهم في تحوّل الجامعات إلى شركات تجارية غير معنية بالنقاش بقدر ما هي معنية بلجمه. كما أن نعمت شفيق ليست الوحيدة التي تراجعت أمام خطر احتمال خسارة امتيازاتها لتقوم بما اعتبرته شرطة نيويورك نفسها مبالغةً لم تكن ضرورية. القسم الأكبر من الأكاديميين من أصول عربية في الجامعات الغربية صامت، بمن فيهم من كان يتغنّى قبل اندلاع حرب الإبادة في غزّة بسرديات تحرير المناهج التعليمية والنتاج العلمي الأكاديمي من تراث الاستعمار.

> لعل حراكَ طلاب الجامعات الأميركية يطرح في المستقبل بذور تعريف جديد لتنوع حقيقي يتجاوز مجرّد ملء الخانات في سجلات الجامعات لتمثيل الأقليات

صمت الأكاديميين المبتدئين من أصحاب المناصب الهشّة والمهدّدة مفهوم، إلا أنه من غير المفهوم صمت أكاديميين ذائعي الصيت وبينهم عمداء كليات وجامعات رائدة، والذين شكل انتماؤهم لهذه البيئات عاملاً أساسياً في ترقيتهم إلى جانب كفاءتهم. لا توجد أعدادٌ عن أصول المشاركين في التظاهرات الضخمة التي عمّت شوارعَ مدن الغرب، وأولها تظاهرة لندن الحاشدة إلا أن مشاهد هذه التظاهرات التي نقلتها وسائل الإعلام تدلّ على مشاركة مجموعات متنوعة لا يشكل المهاجرون العرب بالضرورة عمودها الأساسي. لم تكن الأصوات الأكثر راديكالية وجرأة في مقارعة محاولات إسكات نقد سياسات إسرائيل بذريعة معاداة السامية من أصوات العرب، بل أبرزها من أصوات مثقّفين وناشطين وفنانين يهود قدّموا مثالاً لشجاعة غير مسبوقة رغم حملات التسفيه والتخوين العاتية ضدهم، ومن هؤلاء على سبيل المثال لا الحصر المنظّرتان النسويتان جوديث باتلر ونانسي فريزر.

ليست نعمت شفيق نموذجاً فريداً. موقعها المتقدم في اتخاذ القرار ومقالاتها في قمع الطلاب لتضامنهم مع ما يفترض أنه قضيتها أيضاً، وما ترتب عنه من أذى للطلاب ولتقاليد الجامعة المعروفة بدفاعها عن الحريات الأكاديمية، فضلا عن عرقلة العام الدراسي، جعلها ذلك كله في واجهة النقد من كل الاتجاهات من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. ولعلها حاولت أن تحمي تمويلات الجامعة عبر التضحية بالطلاب المتظاهرين ومجموعة الأساتذة التي كشفت أنهم يتعرضون للتحقيق رغم أن هذه المعلومات سرية جداً.

استدعاء الشرطة لقمع الطلاب والذي أدّى إلى اعتقال 108 طلاب غير مسبوق، وقد أطلق يد جامعات أخرى في الاستعانة بالأمن، كما أطلق شرارة ما تبدو ثورة طلابية في حرم الجامعات الأميركية ضد القمع. الضرر الذي سبّبته سياسات شفيق في «الاعتدال» ليس قليلاً، إلا أن صمت أكاديميين عرب كثيرين في هذه المؤسّسات ليس أقلّ ضرراً وخوفهم على امتيازاتهم بطرح السؤال عن معنى وجودهم في بيئاتهم الحاضنة بما يتجاوز قصص النجاح الفردية. لعل حراك طلاب الجامعات الأميركية ضد الإبادة يطرح في المستقبل، فيما يطرح، بذور تعريف جديد لتنوع حقيقي يتجاوز مجرّد ملء الخانات في سجلات الجامعات لتمثيل الأقليات.

(أستاذة جامعية لبنانية في لندن)

كاريكاتير

عماد حجاج

طلاب أميركا ومساندة غزّة

المهدي مبروك

يبرّر كارل ماركس إغفاله القوة الاجتماعية للطلبة بأنهم لا يحتلّون موقعاً في قوة العمل، ويظلّون على هامش نمط الإنتاج. إنهم يدرسون ولا علاقة لهم بأدوات إنتاج ولا برأسمال. هم، بهذا المعنى، طفيليون لا يُنتجون، وهم، أيضاً، عالة على أسرهم والمجتمع، عادةً. ظلّ الرهان في التيارات الماركسية وأحزابها، السرّية أو العلنية، المنتشرة في مختلف الدول آنذاك، عقوداً عديدة، على الطبقة العمّالية، واضافت إليها النسخة الماوية (ماوتسي تونغ، 1976)، الفلاحين، في حين اجتهد المفكر الإيطالي البارز أنطونيو غرامشي (1937) في صياغة توليفة ضمّت العمال والمثقفين، في كتلة تاريخية ألقى عليها كلّ طموحاته حتّى أعياها، في بلد لم تكن له تشكيلات طبقية واضحة، حتّى المفكرون الذين سبقوه، عوّل جلهم على «النخبة»، فكاد المفهوم أن يكون ابتكاراً إيطالياً خالصاً.

غير أن الأمر سيتغير تدريجيّاً مع أحداث مايو (1968)، التي هزّت فرنسا، ثمّ انتشرت لتشمل مجتمعات غربية عديدة. كان حراكاً بارزاً، حتى إنّ العلوم الاجتماعية، على غرار علم الاجتماع والعلوم السياسية، لم تتردّد في إعلان ميلاد ما سُمّيَ، لاحقاً، حركات اجتماعية جديدة - قطعت تماماً مع إرث الحركة العمالية القديمة) التي كانت تتوهّم أنها تحتكر وحدها تمثيل الاحتجاج الاجتماعي. ستولّد الحركة النسوية والحركات الملوّنين والحركات البيئية، والحركات المناهضة للسلاح النووي ... إلخ. غير أن علينا أن ننتبه إلى أن هذه الحركية السائدة تغفل أحياناً الحركة الطلابية الأميركية التي ناهضت الحرب على فيتنام، وتحالفت مع طيفٍ واسع من التيارات الديمقراطية، وحركة الحقوق المدنية، التي أطلقها السود قبل ذلك بكثير. كان التمييز العنصري واغتيالات القادة، علاوة على اغتيال الرئيس جون كينيدي (1963) إلخ، قد أنضجت مناخاً مواتياً للاحتجاج الطلابي المتحالف مع حركات احتجاجية أوسع، شملت الفئات المشار إليها. لا يمكن أن نقارن الحركتين اللتين اندلعتا في فضاءين جغرافيّين سياسيّين مختلفيْن، ولكن تذهب دراساتٌ عديدة إلى اعتبار الحركة الشبابية الفرنسوية والأوروبية عموماً «فانتازيا» شبابية، لها خلاف جبلي مع الشيوخ، والنزعات الأبوية في التربية والسياسة، في حين كانت تحركات الطلاب في أميركا مشدودة إلى نزعة شاعرية سياسية إنسانية مناهضة للحرب والعنف الإمبريالي، عموماً.

في العالم العربي، طلّت كل تونس ومصر (1976)، الفلاحين، في حين اجتهد المفكر الإيطالي البارز أنطونيو غرامشي (1937) في صياغة توليفة ضمّت العمال والمثقفين، في كتلة تاريخية ألقى عليها كلّ طموحاته حتّى أعياها، في بلد لم تكن له تشكيلات طبقية واضحة، حتّى المفكرون الذين سبقوه، عوّل جلهم على «النخبة»، فكاد المفهوم أن يكون ابتكاراً إيطالياً خالصاً.

غير أن الأمر سيتغير تدريجيّاً مع أحداث مايو (1968)، التي هزّت فرنسا، ثمّ انتشرت لتشمل مجتمعات غربية عديدة. كان حراكاً بارزاً، حتى إنّ العلوم الاجتماعية، على غرار علم الاجتماع والعلوم السياسية، لم تتردّد في إعلان ميلاد ما سُمّيَ، لاحقاً، حركات اجتماعية جديدة - قطعت تماماً مع إرث الحركة العمالية القديمة) التي كانت تتوهّم أنها تحتكر وحدها تمثيل الاحتجاج الاجتماعي. ستولّد الحركة النسوية والحركات الملوّنين والحركات البيئية، والحركات المناهضة للسلاح النووي ... إلخ. غير أن علينا أن ننتبه إلى أن هذه الحركية السائدة تغفل أحياناً الحركة الطلابية الأميركية التي ناهضت الحرب على فيتنام، وتحالفت مع طيفٍ واسع من التيارات الديمقراطية، وحركة الحقوق المدنية، التي أطلقها السود قبل ذلك بكثير. كان التمييز العنصري واغتيالات القادة، علاوة على اغتيال الرئيس جون كينيدي (1963) إلخ، قد أنضجت مناخاً مواتياً للاحتجاج الطلابي المتحالف مع حركات احتجاجية أوسع، شملت الفئات المشار إليها. لا يمكن أن نقارن الحركتين اللتين اندلعتا في فضاءين جغرافيّين سياسيّين مختلفيْن، ولكن تذهب دراساتٌ عديدة إلى اعتبار الحركة الشبابية الفرنسوية والأوروبية عموماً «فانتازيا» شبابية، لها خلاف جبلي مع الشيوخ، والنزعات الأبوية في التربية والسياسة، في حين كانت تحركات الطلاب في أميركا مشدودة إلى نزعة شاعرية سياسية إنسانية مناهضة للحرب والعنف الإمبريالي، عموماً.

في العالم العربي، طلّت كل تونس ومصر استثناءيْن في إنتاج حركة طلابية كان لها دور كبير في إسناد حركة التحرّر الوطني، رغم أن كتلة تاريخية ألقى عليها ربيع هذه الحركات، في البلدين وفي بلدان أخرى، غير أن وقوع الانقلابات العسكرية، وصعود أنظمة تسلطية في بلدان عربية أخرى (سورية، والعراق، والمغرب، وليبيا) سيسحقان كلّ محاولات التمرّد الشبابي والطلابي عموماً.

غير أنّ الأمر لا يمكن أن يجري في خطٍّ لا ينقطع، ودليل ذلك أنّ الطلاب الأميركيين يقدّمون مثالاً مخالفاً كلّ التوقعات التي تقول بـ«نهاية» الحركية الطلابية». يُنخرط الطلاب الأميركيون حالياً في سباق حمّى خالص، بعد انتفاضات جديدة، لعلّ أهمها الصدمة «الجنجويد» ستريت» و«لا أستطيع التنفّس». ستكون مهمّة الذاكرة ذخيرة مهمّة للاحتجاج الجاري حالياً. فإذا كان الطلاب في أوروبا قد انطووا على ذواتهم وانكمش فيهم ومهمّ القول إنّ «الجنجويد» قامت حائط صدّ استعانت به حكومة عمر البشير لامتصاص غضب الدولي، واتهامات المحكمة الجنائية الدولية لقيادات في الحركة الإسلامية (علي طه وعمر البشير) بارتكاب جرائم ضدّ الإنسانية في دارفور. أضف إلى ذلك مجموعات أخرى تتبع نائب رئيس مجلس السيادة السوداني، مالك عقار، قائد «الحركة الشعبية – شمال»، ومجموعات أخرى مُنشقّة عن الحركات المسلّحة، التي شكّلت جبهة الشرق وأهّلت بإشراف قيادة الجيش في مدينة كسلا في شرق السودان. أكثر هذه المليشيات أهمّية كتيبة البراء، التي تتبع مباشرة الحركة الإسلامية، وتحظى بالدعم الأكبر سياسياً، وبرعاية مباشرة من قائد الجيش، عبد الفتاح البرهان، وتحظى بالتمويل والتسليح، وبدعاية إعلامية مكثّفة، حتى تقدّم دورها دور الجيش نفسه. إذاً، يتعمّد النظام القديم، الذي تقوده الحركة الإسلامية، نشر المليشيات والسلاح بكثافة، ظنّاً أنها الطريقة المثلى لاستعادة الحكم الذي أطاحته ثورة ديسمبر (2019)، وبلوغة السلاح. أين مكمن الخطر هنا؟ الإجابة المباشرة تكمن في تفاصيل كلّ مكوّن لهذه المليشيات، التي تتشارك في أنّها مجموعات مُنشقّة عن حركات مسلّحة، كما في حالة «العدل والمساواة»، وحركة تحرير السودان، و«الأسود الحرّة بشرق السودان»، ومجموعة البجا. بمعنى أنّنا أمام مشهد يتقاتل فيه الكلّ ضدّ الكلّ. والجديد هنا أنّ أرض المعركة ليست دارفور، التي هي تحت قبضة «الدعم السريع» بل شرق السودان، الذي لم تطاوله بعد السنة لهب الحرب الحالية. في أرض الواقع، تكبّدت هذه المليشيات الذي أقصي من قيادة «الجنجويد» قتلاً وأسراً، في آخر العمليات العسكرية ضدّ «الدعم السريع»، وهذا يقود إلى السؤال: لماذا يلجأ الجيش، الذي طالما ادّعى أنّه قادر على حسم سريع للمعركة ضدّ قوات الدعم السريع، إلى نشر السلاح وسط المدنيين؟ وما قدراته الفعلية لمقارعة «الدعم السريع» من دون إقحام مزيد من المدنيين في الحرب؟

الثابت، أنّ قوات الدعم السريع لا تزال، بعد مرور عام، متفوّقة على الجيش، بحكم المساحة الخاضعة لسيطرته، وبحكم المواقع الاستراتيجية التي يتحكّم فيها. لكن، في غياب أيّ سلطة حكومية حقيقية، يبدو أن الجيش، الذي يفترض أنّه يقود هذه الحرب باسم الشعب، لا يضع أيّ اعتبار للشعب. ومع أنه وجّه أحاديث كثيرة وجّهها إلى الشعب، إلا أن قائد الجيش، عبد الفتاح البرهان، لم يُفسّر لماذا الحرب، وكيف الفتاح البرهان، ووضع حدّ لآلام ملايين من السودانيين. والواضح أنّ قيادة الجيش لا تكترث بأمر الشعب، بدليل أنّه لم تصدُر خريطة طريق لكيفيّة وقف الحرب ومحقن الدماء، في حين أنّ قائد «الدعم السريع» يبدي موقفاً واضحاً وثابتاً يقبل وقف الحرب، والتفاوض لأجل السلام.

> الطريق التي تسير فيها قيادة الجيش ليس فيها إلا المُجرّب تاريخياً، تكوين مليشيات يُقاتل بعضُها بعضاً

ليس في الطريق التي تسير فيها قيادة الجيش إلا المُجرّب تاريخياً، براعة تكوين مليشيات تقاتل بعضها بعضاً، فيما يتنصّل الجيش منها هو في صميم واجباته؛ صون الوطن والمواطنين. وأكثر ما يخشاه الناس، أن يقود وجود المسلّحين والسلاح في شرق السودان إلى انفجار، ستكون له، قطعاً، عواقب وخيمة للغاية، بحكم التعدّد العرقي والقبَلي هناك، وامتداداته شرقاً حتى إريتريا وإثيوبيا، وشمالاً حتى مصر. فمتى تستقيل قيادة الجيش من وهم مطاردة أشباح حرب بلا نهاية؟

(كاتب سوداني)

الجيش السوداني مفرخة للمليشيات

طارف الشيخ

مرّ عام على الحرب في السودان، وأكثر ما يلفت النظر فيها، غيرُ الدمار الكبير في العاصمة الخرطوم وما خلّفته المعارك من ملايين النازحين، في داخل البلاد وخارجها، التناسل الكثيف «من رحم القوات المسلّحة السودانية»، كما كان يحلو لقادة الجيش أن يردّدوا في أيام دفاعهم المُستميت عن قائد قوات الدعم السريع، محمد حمدان دقلو (حميدتي)، فقد تناسلت «رحم الجيش»، هذه المرّة، لتنثر في أرض السودان مليشيات عديدة، باسماء مختلفة.

أول هذه المليشيات، التي أعادها الجيش إلى الواجهة، ما بقي من حركات دارفور، التي قاتلت الجيش الحكومي: حركة العدل والمساواة بقيادة وزير المالية، جبريل إبراهيم، وحركة تحرير السودان، بقيادة مني أركو مناوي. حركتان أغلب أعضائهما من الحركة الإسلامية، استطعْنا إلى جانب رئيس حزب المؤتمر الشعبي السوداني، في حينه، الراحل حسن الترابي (2016)، بعد الانشقاق الكبير في الحركة الإسلامية الحاكمة، وفي مواجهة تلميذ الترابي، علي عثمان محمد طه. كذلك، أعاد الجيش إلى الواجهة الزعيم القبلي، موسى هلال، الذي أقصي من قيادة «الجنجويد» قبل مصلحة قريبة حميدتي، وأغلن هلال، مهمّة الذاكرة ذخيرة مهمّة للاحتجاج الجاري حالياً. فإذا كان الطلاب في أوروبا قد انطووا على ذواتهم وانكمش فيهم والمواطنين.

مرّة أخرى، بعد رفضهم الحرب على قبيلتهم، أنهم يساندون بهذه القضية النبيلة، غزّة، إنسانيتهم الواسعة، فهي قضية جديرة بكلّ هذا الاحتجاج، حتى ولو كلّفهم ذلك كثيراً من العنف البوليسي، والطرد، ومختلف أشكال التحرش الأدبي الذي تتميّز به السلطات في بلدانهم. إنها لمفارقة مهمّة، فهي تعني أن الطلاب الأميركيين يذبّون عن الإنسانية المسلوبة في غزة، بينما يتخلّى عنها الإعلام الموالي لـ«اللوبيات» الصهيونية

(أكاديمي ووزير تونسي سابق)

هل بقي للسوري إلا الهجرة؟

مالك ونوس

قليلاً ما تُصادف في سورية مَن لا يفكّر بالهجرة أو لا يخطّط لها. ومن النادر أن تجد طالباً أو متخرّجاً جامعياً جديداً لا ينكبُّ على تعلّم اللغات الأجنبية، وخصوصاً الألمانية، جزءاً من خطّته لمغادرة البلاد واللجوء إلى ألمانيا أو أي دولة أخرى تحمله إليها الريح. فمع تفاقم التحديات المعيشية، وفقدان الأمل على مدى سنوات يتحسّن الأوضاع العامة في سورية عبر مسار الحل السلمي الذي كان يُعوّل السوريون عليه كثيراً لكي يُحدث تغييراً على أحوالهم، لم يبقَ للسوريين سوى التفكير بالهجرة إلى أي دولة يمكن أن تؤمن لهم الإقامة، وحدّاً أدنى من العيش الكريم. وإذ تؤثّر الحوادث والتطوّرات مهما كان حجمها، بأمزجة السوريين وتزوعهم إلى اتخاذ قرارات مصيرية، فإن الفترة التي تلت عيد الفطر الذي حلّ قبل أيام، كانت حاسمة حين غيّرت في هذه الأمزجة بشكل ملحوظ، وبات حتّى من كان لا يفكر في مغادرة البلاد يبحث عن طريق للخروج.

بعيداً عن صراعات القوى الدولية التي تورّز حروبها وقلاقلها وصراعاتها على جغرافيا الكوكب، من أوكرانيا إلى تايوان، ومن أرمينيا وأذربيجان إلى السودان والحرب الإسرائيلية على غزّة، مروراً بالانقلابات المتتالية التي تشهدها أفريقيا، أو الابادات الجماعية المستجدة في إثيوبيا، تبدو الأرض السورية ساحة لكل تلك القوى التي إن لم تكن قد حجزت لها موقعاً أقامت فيه قواعد عسكرية لها ولوكلائها، فإنها تحافظ على نفوذ يصعب على السوريين الفكاك منه ويدفنون من الآلام التي يسببها. أمام هذا الواقع يجد السوري نفسه غريباً في أرضه، وأينما ولّى وجهه يصطدم بمن يوجه له الصفعة، سواء كان ممن يُصنفون (حلفاء) أو أعداء. وإن هو وصل إلى مرحلة تناسي حقيقة تشظي بلاده وتقاسمها، فإن حال معيشته المُتردي والواصل إلى درجة تخطت فيها كل المآسيين المعروفة، تذكره بأن ثمة صخرة أخرى تقبع على صدره وتأبى الانزياح، صخرة يزداد ثقلها مع كل إشارة إلى سوء حاله.

ومن تلك الإشارات مسألة التيار الكهربائي؛ إذ تُعدّ مسألة توافر التيار الكهربائي وساعات تقنين التغذية بالتيار، من العوامل التي تؤثر تأثيراً قوياً في معيشة السوريين ونشاطهم الإنتاجي، وبالتالي في أمزجتهم وأوضاعهم النفسية. وكانت الفترة التي سبقت عيد الفطر بأيام، مميزة في هذا المجال؛ إذ لاحظ السوريون تحسّناً في واقع التيار الكهربائي، فازدادت ساعات التغذية من ساعة وصل واحدة كل ست ساعات، إلى ثلاث ساعات وصل وثلاث ساعات قطع. وكانت هذه الفترة كافية لتُسيغ راحة نفسية على المواطنين ومسحةً عزيزة من التفاؤل، على الرغم من تدهور أوضاعهم المعيشية، وعدم قدرة كثيرين على الإيفاء بمتطلبات التحضير لملاقاة العيد، من شراء البسة جديدة أو صناعة الحلويات التقليدية أو حتى شراء اللحوم التي باتت حلماً، ولا يمكن لكثيرين الفوز بها، وإن مرة كل عيد.

إلا أن تغيُّراً جذرياً حصل بعد العيد، ليس لأن التقنين عاد إلى الحالة السابقة، بل لأنه ازداد سوءاً حين أصبح نصف ساعة وصل مقابل خمس ساعات ونصف قطع، فسادت حالة من الإحباط غير المعتاد، بعدما أفرط الجميع في التفاؤل بأن يكون تحسّن واقع الكهرباء متواصلاً، ويقود إلى تحسّن في مجالات أخرى. وقد اعتاد السوريون أن يربطوا بين التحسّن الذي يطرأ على أحد القطاعات واحتمال انعكاسه على القطاعات الأخرى، خصوصاً المعيشية، لذلك يُعد التحسّن في واقع الكهرباء مقياساً ومؤذناً لبدء حركة العجلة الاقتصادية المتوقفة توقفاً شبه تام، وبالتالي انعكاسها الإيجابي على الواقع المعاشي.

بعد انتشار بدائل التيار الكهربائي من وسائط الإنارة كالمدخرات وملحقاتها من شواحن وأضواء الليد (LED) المبتكرة حديثاً، والتي تعمل على التيار المستمر ذي استطاعة 12 فولت التي يُعتمد عليها أساساً لتأمين الإنارة لبلدٍ بنسبة معينة، يمكن القول إن تزويد المنازل بالتيار الكهربائي، على ضرورته، تقلّ أهميته، في حالة سورية، إذا ما قورن باهمية تزويد المصانع بفئاتها كافة به، بسبب ضرورة هذا الأمر للحياة الاقتصادية العامة في البلاد. وهنا المشكلة؛ إذ تعاني مصانع كثيرة من انقطاع التيار، وتهدّد مصانع أخرى بالتوقف عن العمل بسبب ارتفاع فواتير الطاقة الكهربائية بعد الزيادة الأخيرة التي طرات على أسعار هذه الخدمة، والتي قال صناعيون إنها ستؤدّي إلى انتقال الرساميل الوطنية إلى بلدان أخرى تقلّ فيها كلف الإنتاج.

أخبرتني مدرّسة للغة الألمانية، وهي خرّيجة إحدى الجامعات الألمانية، أنها أحياناً لا تجد وقت فراغ لكي تتناول طعامها، لأن وقتها مخصص منذ الصباح حتى ما قبل منتصف الليل لتدريس طلاب اللغة الألمانية التي أصبحت كلمة السر لكل من يخطّط لمغادرة البلاد. وتعطي الدروس لطلاب شهادة التعليم الثانوي، وطلاب جامعات وخرّيجين، وهنالك كبار في السن، بل وعائلات كاملة مكونة من أب وأم وأولادهم، الذين يحاولون السفر إلى ألمانيا ويريدون قطع شوط من مرحلة تعلم اللغة لتسهيل حياتهم هناك إن سافروا، غير أن الفئة الأوسع هي فئة دارسي الطب أو المتخرّجين الجدد من كليات الطب السورية، الذين لديهم الحظ الأوفر في القبول للهجرة إلى ألمانيا نتيجة الحاجة الماسة للطواقم الطبية في هذا البلد الأوروبي. ولهذا السبب، بدأت سورية تعاني من نقص الكوادر، غير أن الأخطر استنزاف قطاع الصحة نتيجة هجرة الكوادر العاملة فيه.

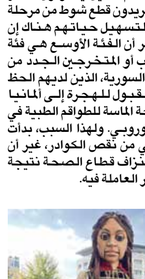

«أمل» رمز رحلة التهجير، بروكسل، 7 أكتوبر 2021 (جورسات ايديبير/الأناضول)

> بات الحديث الوحيد الذي يجمع غالبية السوريين، عن الهجرة، أو على الأقل السفر إلى الخارج، إلى العراق أو دول الخليج، بل والدول الأفريقية

لا تساهم قصص المصاعب التي يعانيها اللاجئون السوريون في الدول الأوروبية في الحدّ من نزوع أقرانهم الدائم إلى الهجرة، فبالنسبة إليهم لا تقارن المصاعب التي يمكن أن تواجههم في بلدان الغربة بالّتي يواجهونها في الوطن. إذ تكثر قصص من لجأوا إلى دول في أوروبا ومعاناتهم بسبب العنصرية أو صعوبة الاندماج في المجتمعات الجديدة، وبالتالي العزلة التي وجدوا أنفسهم وسطها بعدما عانوا الأمرّين وخاطروا بحيواتهم بالتنقل عبر البحار وقطع الحدود الدولية للوصول إليها. وبينما كان يجري تجميعهم في مراكز تجميع تكتظ بأعدادهم الكبيرة بداية وصولهم إلى ألمانيا وغيرها، اتخذت السلطات تعمل على توزيعهم على كامل جغرافيا البلاد، ما أدّى إلى عدم تركز جالية سورية من المهاجرين الجدد في مدينة أو موقع واحد، على عكس ما كان يجري في الهجرات السابقة التي شهدها شرق المتوسط، أواخر القرن التاسع عشر، والتي أوجدت تجمّعات لجاليات عربية أو إيطالية أو إيرلندية، وغيرها، في دول أميركا اللاتينية وأميركا الشمالية.

فبعد سنة أو أكثر، توقّف السوريون عن الحديث عن المصاعب المعيشية، أو عن شحّ مازوت التدفئة أو غلاء الطهو أو الكهرباء ومشكلات النقل وأزمة السكن والمداخيل الشحيحة والفقر، ربما لأنهم عرفوا أن لا جدوى من الكلام في هذه المجالات، فهم أدركوا أن تغيُّراً في أحوالهم أصبح من المستحيلات. وبدلاً من الشكاية أو الكلام في تلك المسائل، بات الحديث الوحيد الذي يجمع الغالبية هو الحديث عن الهجرة، أو على الأقل السفر إلى الخارج، إلى العراق أو دول الخليج، بل والدول الأفريقية، من أجل تأمين فرصة عمل تعينهم وتعين أفراد عائلاتهم الذين سيتركونهم خلفهم. وبينما من النادر أن يخرج أحد المسؤولين السوريين للحديث عن شؤون البلاد، فإن حصل هذا الأمر وتحدّث أحد المسؤولين عن القضايا الداخلية، فإنه لا يجد من يصغي إليه أو يتناقل كلامه كما كان الأمر في البلاد سابقاً. ولا يمكن توصيف هذه الحال إلا وكأنما ثمّة قطيعة بين الطرفين، أو ثمّة توافق ضمني،

عن استهداف الوساطة القطرية

أمجد أحمد جبريل

رغم تصاعد الابتزاز الإسرائيلي، وتكثيف مناورات عرقلة التفاوض التي تعكس الرغبة المزدوجة لرئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، وبعض الجهات الأميركية، في تعطيل الوساطة القطرية (للتوصل إلى هدنات وتبادل أسرى وصولاً إلى وقف لإطلاق النار في غزّة) وتشويهها وتخريبها، لتحقيق مآرب انتخابية شخصيّة ضيّقة، رغم هذا كلّه، استمرّت مساعي الدوحة الدؤوبة، ستة أشهر تقريباً، لإيجاد حلول ومخارج، لحالتي الاستعصاء والمُراوحة، اللتين أحاطتا بالجهود التفاوضية لتأمين إطلاق المُحتجزين الإسرائيليين لدى فصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزّة، مقابل تدفّق المساعدات الإنسانية إلى القطاع، والبحث عن مساراتٍ لوقف حرب الإبادة الإسرائيلية هناك.

وفي إطار فهم تعقيدات البيئة المحيطة بالوساطة القطرية، بعد «طوفان الأقصى»، وتحليل مُستقبل هذه الوساطة، ثمّة أربع ملاحظات: أُولاها، انحياز إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن إلى السردية الإسرائيلية ومطالبها، فمنذ هجوم فصائل المقاومة الفلسطينية على «غلاف غزّة»، في 7 أكتوبر (2023)، تبنّت واشنطن السياسات الإسرائيلية، وواصلت دعمها بالسلاح والمال، بل عملت لإيجاد مخارج تخفّف من الغرق الإسرائيلي في أوحال غزّة (إسقاط المساعدات الإنسانية من الجو، وتدشين رصيف أميركي عائم قبالة سواحل غزّة، كما أعلن بايدن في 7 مارس/ آذار 2024)، بالتزامن مع مخاتلة واشنطن في إدخال تغييراتٍ شكليةٍ طفيفةٍ إلى الخطاب الأميركي، بهدف احتواء تصاعد المظاهرات الحاشدة في مدن كثيرة، التي تعزّزت بعد حراك طلاب الجامعات الأميركية وأساتذتها. وقد ترتّبت على سياسة بايدن تجاه حرب غزّة ثلاث نتائج متداخلة، أسهمت في عرقلة الوساطة القطرية. أُولاها، إزاحة الضغوط عن كاهل إسرائيل، سيّما مع تصاعد مأزقها في غزّة؛ إذ حاولت واشنطن، المرّة تلو الأخرى، فرض المطالب والشروط التفاوضية الإسرائيلية على الفصائل الفلسطينية، بغية تصويرهم «طرفاً متعنّتاً يرفض صفقات الحلول، ويُغيّر شروطه التفاوضية باستمرار»، وهو استمرار للسياسة الأميركية في تحميل الفلسطينيين مسؤولية فشل عملية التسوية برمّتها، خصوصاً بعد إخفاق مفاوضات كامب ديفيد الثانية (يوليو/ تموز 2000). والنتيجة الثانية، تكريس واشنطن وحلفائها أغلب جهودهم في الضغط لتحرير المحتجزين الإسرائيليين، بغية تجريد الفصائل من أيّ أوراق ضغط، مع تجاهل تفاقم معاناة المدنيين في ظلّ حرب إبادة شاملة تستهدف الشعب الفلسطيني بكامله. والثالثة، العمل على إضعاف مركز الوسطاء القطريين والأتراك، استجابةً للمطالب الإسرائيلية بنقل ملفّ الوساطة إلى مصر.

وهذا يعني إجمالاً أنّ واشنطن لم تلعب دوراً مساعداً لتسهيل عقد أي صفقة، إلا بالاشتراطات الإسرائيلية، إذ تتشارك واشنطن وتل أبيب هدف القضاء على حركة حماس، وتحرير المُحتجزين، ضمن إطار جزئي لا ينطوي على تقديم أيّ تنازلات لفصائل المقاومة، لمنعها من مجرّد التفكير

> تتشارك واشنطن وتل أبيب هدف القضاء على «حماس»، وتحرير المُحتجزين، ضمن إطار جزئي لا ينطوي على تقديم أيّ تنازلات إلى فصائل المقاومة

> يُتوقّع استمرار الوساطة القطرية رغم وجود عوامل سلبية تؤثّر في مجمل مناخ التهدئة الإقليمية، الضروري لنجاح الوساطات عموماً

مستقبلاً في استخدام خطف الرهائن أداةً للضغط على الحكومة الإسرائيلية أو حلفائها الغربيين لمبادلتهم (الرهائن) بالأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال. بيد أنّ الأكثر أهمية انعكاسات تذبذب المواقف الأميركية على جهود الوساطة القطرية، ما يؤكّد وجود جهاتٍ من مؤسّسات وجماعات ضغط و«لوبيات» يمينية، صهيونية أو مُتَصَهْيِنَة، تمارس تحريضاً صريحاً أو مستتراً ضدّ أدوار الدوحة، بشكل دوري تقريباً، كما تكشّف خلال حصار قطر 2017 - 2020، ثم إبّان مونديال قطر 2022، ثم في حرب اليوم على غزّة.

تتعلّق الملاحظة الثانية بانعكاسات هشاشة الحالة الإسرائيلية، والعوامل الداخلية الإسرائيلية عموماً، على عرقلة الوساطة القطرية، إذ تبرُز متغيّرات شخصية رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، وتداعيات أزمة التعديلات القضائية، وتفاقم الانقسام المجتمعي السياسي بشأن قضايا عدّة، وخشية نتنياهو من تداعيات أيّ صفقةٍ مع المقاومة الفلسطينية (سواء لتوقيع هدنة أو لتبادل أسرى أو لوقف إطلاق نار)، فضلاً عن تفاقم فشله في التعامل مع المشكلات الداخلية والخارجية، سيّما بعد هجوم 7 أكتوبر. وإلى ذلك، ثمّة ثلاثة عوامل إضافية تفسّر انتهاج نتنياهو سياسة تقليص صلاحيات الوفود التفاوضية الإسرائيلية، بالتزامن مع تصعيد العدوان الإسرائيلي في غزّة والضفّة الغربية ولبنان وسورية، ما يؤكّد التلاعب الإسرائيلي بتبديل الوسطاء، ورغبة نتنياهو في تقليص دورَي الدوحة وأنقرة، وتفضيل الدور المصري، الذي يمكن الضغط عليه عبر مداخل عديدة، أهمّها الضغوط الأميركية. أول هذه العوامل، طبيعة حكومة نتنياهو اليمينية الفاشيّة المتطرّفة، إذ يمارس أعضاؤها أدواراً وظيفية بقصد ابتزاز الدوحة، وكلّ الأطراف الإقليمية أو الدولية المؤيّدة للحقوق الفلسطينية. وثانيها، طبيعة السياسة التفاوضية الإسرائيلية القائمة على دمج أربعة أبعاد: الضغط العسكري، والمناورات السياسية، والحصار الاقتصادي، وتوظيف الحروب الإعلامية والنفسية، فأظهرت حرب الإبادة الراهنة على غزّة مستوىً عالياً من تكثيف الاغتيالات السياسية لقادة المقاومة والأطر المدنية، وارتكاب المجازر المروّعة في حقّ المدنيين (مُجمّعا الشفاء وناصر، الطبيّان، مثالين)، وانتهاج سياسة الأرض المحروقة، وتطويق المُربّعات السكنية بالأحزمة النارية، ما يعني أنّ الهدف الإسرائيلي المركزي لهذه الحرب، هو تدمير القطاع، وتهجير سكانه، قسراً أو طوعاً، ونشر الفوضى في أرجائه، وجعله في المحصلة النهائية مكاناً غير صالح للحياة مستقبلاً.

تتعلق الملاحظة الثالثة بانعكاسات ضعف الإطارين العربي والإقليمي على الوساطة القطرية. ورغم تداعيات إيجابية لـ«طوفان الأقصى» في تعزيز حضور قضية فلسطين، عربياً وإقليمياً ودولياً، فقد ولّد هجوم 7 أكتوبر تعقيدات هائلة في السياقين الإقليمي والدولي، نجمت أساساً من متغيّرَين: أحدهما الإحجام الدولي والإقليمي والعربي، عن تحدّي السياسات الأميركية الغربية في الحرب الراهنة، سواء في مجلس الأمن الدولي أو خارجه، وبذلك بقي الموقفان القطري والجزائري من دون دعم عربي أو إقليمي ذي بال. والآخر، توظيف إسرائيل الدعم الأميركي الغربي، والصمت العالمي، لتعزيز سلوكها الإجرامي تجاه غزّة. ورغم ارتكاب إسرائيل أخطاءً استراتيجيةً كثيرةً في الحرب كادت تفضي بها إلى عزلة دبلوماسية، خصوصاً بعد اغتيال أكثر من 110 فلسطينيين كانوا ينتظرون المساعدات الإنسانية في منطقة دوار النابلسي في فبراير/ شباط 2024، وبعد صدور قرار مجلس الأمن رقم 2728، في مارس/ آذار 2024، بشأن وقف إطلاق النار الفوري في غزّة خلال شهر رمضان، وبعد اغتيال إسرائيل موظفي المطبخ المركزي العالمي، في غزّة في مطلع إبريل/ نيسان الحالي. رغم ذلك، نجحت دبلوماسية نتنياهو في الالتفاف على التوبيخات الدولية اللفظية باستهداف القنصلية الإيرانية في دمشق (مطلع إبريل الحالي)، فأعادت تل أبيب بذلك تركيز الأنظار الدولية على الخطر الإيراني، وإعطاءه الأولوية، بعيداً عن الجرائم المرتكبة في غزّة.

تتعلق الملاحظة الرابعة بمستقبل الوساطات القطرية في حرب غزّة، فرغم وجود فجوة كبيرة بين المواقف الإسرائيلية المتطرّفة والمواقف الفلسطينية التي تسعى لتسوية سياسية تضمن إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة على كامل الأراضي المحتلّة عام 1967، فإنّ تداعيات «طوفان الأقصى» أوجدت ضغوطاً حقيقية على الطرف الإسرائيلي، وولّدت إمكانية حقيقية للتأثير في إعادة إطلاق عملية سياسية، دولية وإقليمية، للوصول إلى دولة فلسطينية، ما يعني في المحصّلة أمرين: أحدهما استمرار الحاجة إلى أدوار الوساطة في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، منعاً لتحوّله صراعاً إقليمياً أوسع، خصوصاً بين إيران وإسرائيل. والآخر، ضرورة بلورة مواقف عربية وإقليمية أقوى، بغية إسناد الطرف الفلسطيني لبلوغ حقوقه المشروعة، التي تبدو في منظورٍ تاريخي مُقارَن، أكثر قابلية للتحقيق من أحلام اليَمين الديني القومي الإسرائيلي، في إعادة عجلة التاريخ إلى الخلف، كما يتجلّى في أطروحات تهجير الفلسطينيين وإعادة احتلال غزّة وزرعها بالمستوطنات، وفي الطموح في السيطرة على ساحل غزّة، بسبب قيمته العقارية، وإطلالته على حقول الغاز القريبة في البحر الأبيض المتوسّط.

ورغم أنّ حرب غزّة زادت من بروز قطر وسيطاً إقليمياً، فإنّ أدوار الدوحة في الوساطة في الأزمات الإقليمية والدولية موجودة منذ عقدين تقريباً، فتتبنّى السياسة الخارجية القطرية دور الوسيط في الصراعات الدولية (وساطاتها في أزمات لبنان والسودان وفلسطين وأفغانستان وأوكرانيا...). أضف إلى ذلك ما تملكه الدوحة من ركائز أساسية لسياسة القوة الناعمة، وبروز الحاجة الأميركية الإسرائيلية إلى التفاوض مع حركة حماس، أقلّه بسبب ملفّ المحتجزين، مع رفضها التفاوض المباشر مع الطرف الإسرائيلي، وتمسّكها بالوساطة القطرية، بسبب نزاهتها وجدّيتها، كما جاء في تصريحات القيادي في حركة حماس، خليل الحيّة، لوكالة أسوشيتد برس (24 إبريل/ نيسان 2024). يبقى أنّ قطر اكتسبت خبرة متراكمة، في كيفية التعامل مع الحملات السياسية الإعلامية التحريضية التي تستهدف البلاد، ونموذجها التنموي، وأدوارها في الوساطة، والبحث عن حلول للأزمات الإقليمية والدولية. لذا يُتوقّع استمرار الوساطة القطرية في ملفّات حرب غزّة، وغيرها من الملفّات، رغم وجود ثلاثة عوامل سلبية (تحدّيات) تؤثّر في مجمل مناخ التهدئة الإقليمية، الضروري لنجاح الوساطات عموماً. أولها، انفلات السلوك الإقليمي الإسرائيلي وتغوّله في المنطقة، سيّما في العقد الأخير. وثانيها، هشاشة أغلب المواقف العربية والإقليمية وإحجامها عن تحدّي السياسات الأميركية الداعمة لإسرائيل، والإخفاق الإقليمي في اختبار غزّة الحاسم. وثالثها، احتمال صعود التيارات اليمينية الشعبوية على الصعيد العالمي، بما يعنيه من تآكل وتضييق مساحات الحركة الدبلوماسية أمام قطر (وغيرها من دول)، وعودة الصراعات لتهيمن على البيئتين الدولية والإقليمية، خصوصاً في الشرق الأوسط.

(باحث فلسطيني في إسطنبول)

الخسارة المسكوت عنها في إسرائيل

أحمد الجندي

تعيش إسرائيل حالة قلق شديد نتيجة مظاهرات طلاب الجامعات الأميركية، وهو قلق لا تخطئه عين أي متابع للصحافة الإسرائيلية وتصريحات السياسيين في دولة الاحتلال. وتعكس كثافة التغطية، وكمّ المقالات التي تناولت ما يحدث في هذه الجامعات عظم هذه المخاوف والشعور بالخسارة الكبيرة التي تلقتها إسرائيل، لما تمثله تلك المظاهرات من ارتباطٍ بنخب المستقبل من ناحية، وبجيل الشباب الأكثر نشاطاً وتفاعلاً وتأثيراً اجتماعياً من ناحية أخرى. قد يتحدّث بعض الكتّاب عن الخطر الاقتصادي من هذه المظاهرات، مثلما فعل دانيال إدلسون في «يديعوت أحرونوت» في مقاله «السلاح الاقتصادي للمتظاهرين في الجامعات الأميركية، والضغوط على الجامعات». وقد يركّز بعضها على خطورة امتداد الاحتجاجات بين جامعة وأخرى على مصالح إسرائيل؛ مثلما فعل جي ألستر في موقع والا في مقاله «من نيويورك حتى كاليفورنيا وتكساس؛ مظاهرات الطلاب ضد إسرائيل تتمدّد في الولايات المتحدّة»، وربما يوظّفها بعضهم، مثلما فعل دافيد أيزاك في ماكور ريشون في مقاله «مذابح في طور التكوين؛ احتجاجات الطلاب تتمدد في كل الولايات المتحدة»، في إطار البروباغندا الصهيونية وترسيخ عقدة المظلومية وادّعاء خشية الطلاب اليهود الذهاب إلى جامعاتهم نتيجة التهديدات المستمرّة التي يتعرّضون لها، مع ربطٍ متعمّد بين المظاهرات الطلابية ومعاداة السامية، وإبراز خطابات السياسيين الأميركيين التي تؤكد هذا الربط في إطار دعمهم التام إسرائيل.

وقد يؤصل لها كتّابٌ آخرون تاريخياً باعتبارها نتيجة سنوات طويلة من التحريض الذي مرّ من دون إدانة، مع تطعيم مقالاتهم بمزاعم الاعتداء على الطلاب اليهود، وكيف اكتسبت هذه الاحتجاجات شرعية كبيرة في الأيام الماضية باعتبارها حركة احتجاجية واسعة النطاق، وربط ذلك كله بالمخاطر المستقبلية على السياسة

> تشير التجارب التاريخية في الصراع العربي الإسرائيلي إلى استعداد النظام العربي للتجاوز عن الجرائم الصهيونية وتغاضيه عنها

> الدعوات الإسرائيلية الرسمية والإعلامية بوجوب تحرّك السلطات الأميركية لوقف احتجاجات الطلاب فوراً، تعني المطالبة بقمعها

الأميركية في الأعوام والعقود المقبلة؛ مثلما كتبت يونا ليفزون في موقع القناة 12 العبرية في مقالها «نقطة تحوّل تاريخية؛ خلف أعمال الشغب في الجامعات الأميركية، ولماذا تحدُث الآن؟».

ما سبق عيّنة مما ينشر في الصحافة الإسرائيلية، يصادف اتفاق مضامينها جميعاً انتقادات الساسة الإسرائيليين في الموالاة والمعارضة هذه الاحتجاجات واعتبارها أمراً مخزياً، ولا يغتفر، يجب أن توقفه السلطات الأميركية على الفور، مثلما عبّر نتنياهو ووزير حربه غالانت، بل على لسان المعارض يائير لبيد أيضاً، في واحدة من نقاط الاتفاق المحدودة بين الخصوم السياسيين منذ بدأت أحداث طوفان الأقصى.

والدعوات الإسرائيلية الرسمية والإعلامية بوجوب تحرّك السلطات الأميركية لوقف احتجاجات الطلاب فوراً، تعني المطالبة بقمعها، وممارسة العنف مع المتظاهرين، وهو ما حدث فعلياً من أجل إرضاء إسرائيل وجماعات الضغط اليهودية في الولايات المتحدة. الملاحظ هنا أن إسرائيل التي يعبّر سياسيّوها وكتّابها عن خوفهم وقلقهم مما بدأ في جامعة كولومبيا، وامتدّ إلى باقي الجامعات في الولايات المتحدة، وبعض الجامعات الأوروبية، لا تكاد تلقي بالاً لغضب الشارع العربي، إلا إذا تعلق الأمر بالقلق على استقرار بعض الأنظمة العربية التي يخرُج جمهورها للتظاهر ضد المجازر الإسرائيلية. من ذلك ما أوصت به الباحثة في معهد دراسات الأمن القومي التابع لجامعة تل أبيب، أوريت برلوف، في مقالها «هل يأتي الشر من الشرق؟»، أن تتجنّب دولتها أي مواجهة سياسية مع بعض الدول العربية الصديقة التي تشهد مظاهراتٍ على خلفية الحرب الدائرة في غزّة تضطر أمامها هذه الأنظمة إلى توجيه انتقادات حادّة إلى إسرائيل، وأوصت كذلك بضرورة تقدير ظروف هذه الدول والاستجابة لمطالبها بزيادة المساعدات الإنسانية للقطاع لإظهار هذه الأنظمة بصورة جيدة أمام شعوبها، ولتخفيف الضغوط عنها.

توحي محدودية الكتابات الإسرائيلية عن تصاعد الغضب الشعبي في العالم العربي أنها لا تهتم كثيراً بما يحدُث في هذه البلدان، وهو موقفٌ يستند بالأساس إلى اطمئنانها لما يقوم به النظام العربي من وأد لأيٍّ من مظاهر التعبير الجماهيري عن الغضب، قد يصعُب التنبؤ بمآلاته في حال تفاعلت معه قطاعاتٌ شعبيةٌ واسعة. غير أن إسرائيل التي لا يُبدي سياسيّوها وكتّابها قلقاً من تصاعد الغضب الشعبي العربي الذي ما زال أسير وسائل التواصل الاجتماعي، تدرك أنها كانت قاب قوسين أو أدنى من تحقيق تطبيع كامل مع العالم العربي، فجاءت معركة طوفان الأقصى وأوقفت، ولو مؤقّتاً، تلك الخطوات من التطبيع الرسمي المعلن عند حدود اتفاق أبراهام.

وتشير التجارب التاريخية في الصراع العربي الإسرائيلي إلى استعداد النظام العربي للتجاوز عن الجرائم الصهيونية وتغاضيه عنها، وترجّح أن احتمالات استئناف خطوات التطبيع بعد نهاية الحرب ستكون أكبر من احتمالات تجميدها بكثير. ورغم ما ينطوي عليه تعطيل التطبيع من خسارةٍ لإسرائيل، تبقى خسارةً محدودةً ومؤقتةً يمكن معالجتها. وفي مقابل ذلك، ربما لا تدرك إسرائيل، التي كانت ترغب أن يكون التطبيع شعبياً لا رسمياً فحسب، أن خسارتها الأكبر التي لن تتمكّن من معالجتها مطلقاً ترتبط بالكُره المتجدّد لدى الجمهور العربي، والذي أعاد حالة العداء الشعبي ضد الكيان الصهيوني إلى لحظة البداية التي تأسّست فيها دولة الاحتلال في عام 1948 وقبلها. والفارق هذه المرّة أن سهولة وصول المعلومات، ومشاهدة الجرائم الصهيونية، في بثّ حي، جعل أغلب من كانوا يظنّون إمكانية التعايش مع وجود دولة الاحتلال واعتبارها أمراً واقعاً يراجعون أنفسهم وتزداد قناعتهم بصفرية المعركة مع هذا الكيان على المديين المتوسّط والبعيد.

في نهاية عام 2021، كتب الباحث في معهد دراسات الأمن القومي في إسرائيل، دان شيفتون، مقالاً طرح فيه سؤالاً مركزياً: هل حانت لحظة نهاية الصراع العربي الإسرائيلي؟ تحدّث فيه عن تمكّن إسرائيل من كسر الجبهة العربية التي كانت تعاديها، بسبب نجاحها في استغلال نقاط الضعف المتأصّلة عند العرب، وفي مقدّمتها فقدان القدرة على المناورة، وتمكّنها من إقناع معظم الدول العربية بالإقرار الفعلي بأن وجود إسرائيل دولة قوية في المنطقة شرط ضروري لبقاء هذه الدول، وأن إسرائيل ليست التهديد الذي يجب أن يتّحدوا من أجل مواجهته. كما استطاعت إسرائيل إقناع هذه الدول أنها حليف قوي في مواجهة المخاطر المشتركة كالخطر الإيراني أو التركي، وحركات السلفية الجهادية، والإخوان المسلمين. وهكذا تعامل النظام الرسمي العربي مع إسرائيل أنها دولة يمكن استيعابها في المنطقة، فتنازل عن أرض فلسطين الكاملة، وأصبح يتفاوض على دولة فلسطينية في حدود ما قبل حزيران 1967، ووقعت الاتفاقيات بدءاً من كامب ديفيد، مروراً باتفاق أوسلو، ثم وادي عربة، وصولاً إلى اتفاق أبراهام. وبذلك تآكل الدعم العربي للفلسطينيين، وتراجع الاهتمام بمحاربتها على مستوى الشعوب، كما يكتب شيفتون، ووصل الأمر إلى درجة انسحاب العرب من التصارع مع إسرائيل في المنطقة، والتحوّل إلى التعاون معها، وهو ما خدم الأمن القومي الإسرائيلي بالتأكيد.

يعبّر ما كتبه شيفتون عن حقيقة أن إسرائيل اعتمدت دائماً في رؤيتها إلى أمنها القومي على أمن النظام العربي الرسمي، والذي كان يروّج نهاية خيار الحرب من قاموس الصراع العربي الإسرائيلي، ومن ثم لم تكن ترى أن الشعوب العربية يمكن أن تمثل أي تهديدٍ لأمنها القومي. غير أن هذه النظرة تغيّرت في أثناء الربيع العربي، فقد عكست تصريحات السياسيين وكتابات المحللين السياسيين، ومراكز الأبحاث الإسرائيلية، حينها قلقاً واضحاً مما يمكن أن يسفر عنه الربيع العربي من إضرار بالأمن القومي لإسرائيل أمام التخوّف من تحرك الشعوب العربية. وهو ما يفسّر موقفها الحالي الساخن من المظاهرات في الجامعات الأميركية، مقابل اهتمام بارد بالسخط العربي الكبير. ومن هنا، جاءت أحداث طوفان الأقصى لتعيد الشعوب العربية إلى حالة سخط، ورفض لوجود إسرائيل في المنطقة من الأساس. وإذا كانت حالة السخط حبيسة وسائل التواصل الاجتماعي في أغلب بلدان العالم العربي حالياً، فإنها لن تظلّ على حالها في المستقبل القريب، وهذا يُضم إلى الخسائر الكبرى التي لا يتحدّث عنها الإسرائيليون منذ بدأت معركة طوفان الأقصى.

(كاتب مصري في اسطنبول)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads